

جوابه ان بينا المستدل ان الوصف الذي اسقطه المعتز من تأثيره في
الحكم مثله ان يقول المستدل على وجوده ان صلاة الخوف قيا ساعا
 صلاة الامن صلاة يجب قضاؤها ويجب اداؤها كصلاة الامن ويجعل كونها
 صلاة حرة من العلة فيسقطه المعتز ويقول انما يرفع عبادة وجب
 قضاؤها ولم يجب اداؤها وهي صوم الحايض في رمضان فيقول المستدل
 للوصف الذي اسقطت اعني كونها صلاة تاثيرا في الحكم وهو كون العسا
 دة صلاة وان الصلاة تحالف الصوم في ذلك **الاعتراض الثاني**
مس عتمة المعارض في الاصل وهي اثبات المعتز بعد ان
 اخذ للاصل المقير عليه غير التي حملها المستدل اما صالحة للام
 استقلال بالعلية او غير صالحة له والاولى تحتمل ان تكون علة
 مستقلة وان تكون جزء علة بان تكون العلة هي الوصف الذي عدل
 به للمستدل والذي اتى به المعتز من اثباته لا يكون تحتمل ان تكون علة
 مستقلة بل غاية انها تكون جزء علة لا يحصل الحكم بالوصف الذي
 حمله المستدل **هذا الاول** ان جعل المستدل حرة الرعي في الر
 بويان بالطعم وتعارضه المعتز بالكيل والقوت فهذا يحتمل ان تكون
 المعارضه فيه باعتبار ان العلم بجميع الطعم والقوت **وهناك**
الثاني ان يجعل المستدل وجود القصاص بالمجد ويكونه قتل عمد
 عدوان فيجب في القتل بالمقتل مثلا فيقول المعتز ليس العلة في و
 جوب القصاص بالمجد كما ذكرت بل يكونه قتل عمد عدوان بالمجد و
 هذا

هذا لا يحتمل الا ان يكون جزء علة الا انه لا يصلح للاستقلال **اذاعت**
 ذلك فقد اختلف في قبوله المعارضه ووجوب الجواب عليها والختار
 قبولها اذ لو لم يقبل الرسم التحكيم اعني في المدعا عليه لان المدعا عليه عند
 المستدل ليس بالاولى يكونه علة او جزءا مما اتى به المعتز من الاشتراك
 ما اتى به في الصلح للعلية ولجزئيتها فوجب قبولها والجواب عنها
 للتخصيص من ذلك **اذ انقضى ذلك** فنقول جواب المعارضه
 كونها مانع المعارض مثلا ان يعارض المعتز من العلة بالكيل فيقول
 المستدل لا ينسب له كميل لانه كان في عصره صلح مودود وان العمرة
 بعصره صلح في ذلك او يقول هو في حكمه والمدنية مودود والعرف
 في الكيل والوزن مما اوما يبيح في الوصف المعارض به او يبين عدم
 انضباطه لما تبين من ان شرط العلة الظهور والانتظام واما ان يبين
 استقلال حمله الوصف المعارض به من الاوصاف التي اتى بها المستدل
 بالحكم اما بظاهرها او بباطنها فمما لا يقول المستدل في الاستدلال
 على قتل اليهودي اذا تنصروا بالعكس بدل دينه فيقتل كما مرتد فيقول
 المعتز من بدل دينه بغير بعد ايمان فيجب بان حمله مستقلة بالحكم بقوله
 صلح من بدل دينه فاقتلوه ولا يضر المستدل كون هذه العلة اذ لم يتعين
 للمعتزيم فلو تعرض له فقال فيثبت اعتبار كل تبدل للمجد بيت لم يسمع
 حنه ذلك لانه يكون اثباتا للحكم الفرع بالمصروف القياس لانه يتمم للقيام
 به بالاعتقاد المقصود ذلك فهذا **انقضى المعارضه قال الامام**

195